الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

كلمة معالي وزير العدل، حافظ الأختام،

السيّد عبد الرشيد طبّي

رئيس اللجنة الوطنيّة للقانون الدولي الإنساني

بمناسبة تنصيب

أعضاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني

الخميس 29 ديسمبر 2022

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

- **السيّدات الفضليات، السّادة الأفاضل،**
- **الحضور الكريم.**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسرّني أن أرحب بكم في هذا اللقاء المخصّص **لتنصيب أعضاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني.**

لقد ظلّ الصراعُ العنيف بشكل عام وعلى مختلف الأصعدة أحد سِمات الوجود الإنساني، لذلك فقد ظهرت الحاجة إلى وضع القانون الدولي الإنساني ليُعالج ما تُرتّبُه الحروب من مآسي وضحايا ودمار وللتكفل بالأشخاص الذين صاروا عاجزين عن القتال من مرضى وجرحى، أو الذين لا يشاركون في العمليات العسكريّة كالمدنيين والفرق الطبيّة وعمال الإغاثة وغيرهم، كما ظهرت نفس الحاجة لحماية الممتلكات التي ليس لها علاقة بهذه العمليات.

إنّ هذا القانون ليس وليد السّاعة، وإنما هو قانون متَجَذّرٌ في تعاليم الأديان ومختلف الحضارات، وكان يخضعُ في بادئ الأمر للأعراف والتقاليد، إلى أنْ بدأ تدوينه خلال القرن التاسع عشر.

وتُشكّل اتفاقيات جُنيف الأربعة لعام 1949 إِطَارًا دَوْلِيًا مَرْجَعيًا له، إلى جانب البروتوكولان الإضافيان لعام 1977.

- **سيّداتي، سادتي،**

إنّ وضع قواعد دوليّة مُلزِمة تحكم النزاعات الدولية، هو في جزءٍ كبيرٍ منه تراثٌ مشترك للإنسانيّة. وفي هذا الإطار، فقد تكرّست المساهمة الجزائرية في ممارسات بعض القادة التاريخيين وعلى رأسهم الأمير عبد القادر وبرزوها في عدّة جوانب سواء فيما يتعلق بمعاملة الأسرى، أو احترام حريتهم الدينية وتسامحه الديني، أو معاملة النساء وغيرها.

فالأمير عبد القادر الجزائري ساهم بشكل كبير في تكريس المفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان بنهجه المتميّز والفريد من نوعه في تحقيق مبدأ التسامح والتعايش المشترك، حتى صارت أفكاره جزء من التراث الإنساني المشترك الذي يُقتدى به في مختلف المحافل الدولية.

إنّ هذا اللقاء يأتي في ظلّ تحديات كبيرة تواجهها قواعد القانون الدولي الإنساني في عالمنا المعاصر، نتيجة التطورات المتسارعة في كافة مناحي الحياة، فالنزاعات المسلحة الدولية لم تعد تقليدية كما كانت في السابق، بل دخلت عليها عناصر جديدة كالإرهاب والإجرام المنظم بكافة أشكاله وصوره، مما غيّر من ملامحه بشكل لافت.

كما أنّ الوسائل المستعملة، وأقصد هنا الأسلحة التي تدار بها الحروب، لم تعُد بدورها تقليدية، بل تطورت هي الأخرى بشكل غير مسبوق، بظهور الحروب البيولوجية، والظاهر أن حروب المستقبل ستّدار من الفضاء الأزرق.

كل هذه التحديات تتطلب وقفة جدّية من المجتمع الدولي لابتكار قواعد قانونية جديدة تستجيب لهذه التطورات الحديثة وتعاون دولي مكثّف في هذا الإطار.

- **السيّدات والسّادة،**
- **الحضور الكريم،**

يقتضي نشر وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني تكاثف جهود جميع القطاعات الوزارية والهيئات المعنيّة ذات الصلة، وهو ما نص عليه المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 8 جوان 2008 الذي استحدث اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني.

إنّ هذه اللجنة، وانطلاقا من أنها جهاز استشاري دائم فإن من مهامها مساعدة السلطات العمومية بآرائها ودراساتها في كل المسائل المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني.

ومن مهامها أيضا تسهيل تفعيل القانون الدولي الإنساني على **المستوى الوطني**، لاسيما عن طريق التعريف به وتعميمه بين جميع فئات المجتمع، وتكوين إطارات وطنية متخصصة، واقتراح تدابير وضع قواعده حيز التنفيذ.

ويجدر التنويه في هذا المقام، بما لهذه اللجنة من دور كبير، وما لأعضائها من مسؤوليّة اتجاه المجتمع، لاسيما في مجال التعريف بقواعد هذا القانون ونشرها وتمكين الجهات المتخصّصة المعنية من التحكم فيها وتفعيلها أكثر في الميدان.

ولذلك نشهد اليوم التنصيب الرسمي للتشكيلة الجديدة للجنة لتنطلق بحول الله في مهامها في إطار عهدة جديدة.

في الختام، **أُعلن عن التنصيب الرسمي لأعضاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني**، متمنيا أن تكلّل جهود الجميع بالتوفيق، وستجدون مني كلّ الدعم والتشجيع لإعطاء اللجنة المكانة اللائقة بسمعة الجزائر.

أشكركم على كرم الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.